



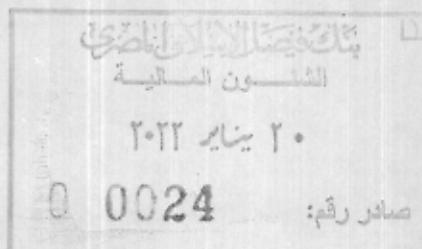
FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

صدق في المعاملة • طهارة في الأرباح • سلامة في الأموال

٢٠٢٠
١٢٢

بنك فيصل الإسلامي المصري

السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإفصاح بالبورصة
القرية الذكية - الحي المالي
مبني البورصة المصرية أمام قاعة المؤتمرات



تحية طيبة .. وبعد ،،

نشترف بأن نرفق لسيادتكم مع هذا نسخة من مشروع التقرير السنوي لمجلس الادارة متضمناً القوائم المالية المستقلة للبنك والإيضاحات المتممة لها وتقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مرفقاً بهم تقرير من السادة مراقبى حسابات البنك وذلك عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الموافق ٢٧ جماد الاول ١٤٤٣ هـ ، مع العلم بأنه سيتم النشر يومى الاربعاء والخميس الموافق ٢٣/٢٤، ٢٢/٣٢٠٢٠ م بجريدة الأهرام على التوالى .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس القطاع المالي

مدير علاقات المستثمرين

تحريراً في : ٢٠٢٠/١/٢٠ م
مرفقات : تقرير مجلس الادارة متضمناً القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها + تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة + نموذج مادة ٤ من قواعد القيد والشطب + واحد (CD)

نموذج تقرير مجلس الادارة السنوي المرفق بالقوائم المالية

(معد وفقا لاحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)

تللزم الشركة المقيدة في إعداد تقرير مجلس إدارتها المعد للعرض على الجمعية العامة بالبيانات الواردة بالملحق رقم ١ المرفق باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالإضافة إلى ما يلى:

اسم الشركة	بنك فيصل الإسلامي المصري
------------	--------------------------

البيانات الأساسية:

القيام بجميع الأعمال المصرافية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وإنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمانية والمساهمة فيها في الداخل والخارج وتخضع جميع معاملاته وأنشطته لما تفرض الأحكام والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بتحريم التعامل بالربا وبأداء الزكاة المفروضة شرعاً.		غرض الشركة
٥٠ سنة		المدة المحددة للشركة
قانون خاص رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠		القانون الخاضع له الشركة
١ دولار أمريكي		آخر رأس مال مرخص به
\$ ٦٠٧٤٧١٤٥٠		آخر رأس مال مدفوع
١٩٧٠٥٥ م ١٩٧٩/٦/٢٨		٣ ش ٢٦ يوليو القاهرة
٣٧٦٢١٣٠٧		إبراهيم يوسف عبد الحميد

علاقات المستثمرين:

WWW . FAISALBANK.COM.EG	الموقع الإلكتروني
mails@FAISALBANK.COM.EG	البريد الإلكتروني
٣٧٦٢١٣٠٧	ارقام التليفونات
٣٧٦٢١٢٨٩ إلى ٣٧٦٢١٢٨٥	عنوان المركز الرئيسي

مراقب الحسابات :

صلاح الدين مسعد محمد المسري	اسم مراقب الحسابات
٢٠١٩ م	تاريخ التعين
/ /	رقم القيد بالهيئة

محمد مرتضى عبد الحميد	اسم مراقب الحسابات
٢٠٢٠ م	تاريخ التعين
/ /	رقم القيد بالهيئة

هيكل المساهمين ونسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة:

النسبة %	عدد الاسهم فى تاريخ القوائم المالية *	حملة ٥ % من أسهم الشركة فاكثر
% ١٥,٣٥	٧٧٧٢٢٠٢٦	هيئة الأوقاف المصرية
% ١٤,٠٣	٧١٠١٠٤٣٩	بنكاثمار ش.م.ب
% ٩,١٣	٤٦٢١٢٢٣٩	دار المال الإسلامي القابضة
% ٩,٠٢	٤٥٦٦١٩٠٤	دار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة
% ٦,٨٩	٣٤٩٠٢١٨٥	مصرف فيصل الإسلامي جيرسي MAFI JERSEY LIMITED
% ٥٤,٤٢	٢٧٥٥٠٨٧٩٣	الاجمالي

* قبل توزيع الأسهم المجانية بواقع ٢٠ % بتاريخ ٢٢/١/٩ م.

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية * ١٠٠٠٠٠	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة صاحب السمو الملكي الأمير / عمرو محمد الفيصل آل سعود
% ٠,٠٢	٥٦٧٧٦٠٧	الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى
% ١,١٢	٣٤٩٠٢١٨٥	الشيخ / ابراهيم بن خليفة آل خليفة ممثلًا لمصرف فيصل الإسلامي جيرسي
% ٦,٨٩	٧١٠١٠٤٣٩	الدكتورة / أماني خالد محمد مبارك بورسلی ممثلًا لبنك الإثمار - البحرين
% ٠,٣٢	١٦٠٣٣٣٦	الأستاذ الدكتور / جلال مصطفى محمد سعيد ممثلًا لشركة فيصل للاستثمارات المالية
% ٤,٩٧	٢٥١٤٩٥٢٨	الأستاذ الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى ممثلًا للشركة المصرية للاستثمارات
% ١٥,٣٥	٧٧٧٧٢٢٠٢٦	الأستاذ المهندس / علاء عبد العزيز مبروك عبد المعطى ممثلًا لهيئة الأوقاف المصرية
% ٠,٠٣	١٧١٣٣٢	الأستاذ / محمد بن عبد الله بن عبد الكريم الخريجي
% ٩,٠٤	٤٥٦٦١٩٠٤	الأستاذ / محمد هاتى بن السيد بن ابراهيم العيبوطى ممثلًا لدار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة
% ٠,٢٦	١٣٠٢٣٨٥	الدكتورة / ناهد محمد حسن طاهر ممثلًا لشركة الأعمال السعودية الخليجية للتجارة
% ٩,١٣	٤٦٢١٢٢٣٩	دار المال الإسلامي القابضة
% ٦١,١٤	٣٠٩٥١٢٩٨١	اجمالي ملكية أعضاء مجلس الإدارة

* قبل توزيع الأسهم المجانية بواقع ٢٠٪ بتاريخ ٢٢/١/٢٠٢٠ م.

النسبة %	عدد الأسهم وفقاً لآخر بيان إفصاحي سابق	أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء
	لا يوجد	
		اجمالي أسهم الخزينة

مجلس الإدارة:

آخر تشكيل لمجلس الإدارة:

الصفة (التنفيذي - غير التنفيذي - مستقل)	جهة التمثيل	الوظيفة	الاسم
عضو غير تنفيذي	-----	رئيس مجلس الإدارة	صاحب السمو الملكي الأمير / عمرو محمد الفيصل آل سعود
عضو تنفيذى	-----	عضو مجلس إدارة (محافظ البنك)	الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى
عضو غير تنفيذى	مصرف فيصل الإسلامي جيرسي	عضو مجلس إدارة	الشيخ / ابراهيم بن خليفة آل خليفة
عضو غير تنفيذى	بنك الإئمارة - البحرين	عضو مجلس إدارة	الدكتورة / أمانى خالد محمد مبارك بورسلى
عضو غير تنفيذى	شركة فيصل للاستثمارات المالية	عضو مجلس إدارة	الأستاذ الدكتور / جلال مصطفى محمد سعيد
عضو غير تنفيذى	الشركة المصرية للاستثمارات	عضو مجلس إدارة	الأستاذ الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى
عضو غير تنفيذى	هيئة الأوقاف المصرية	عضو مجلس إدارة	الأستاذ المهندس / علاء عبد العزيز مبروك عبد المعطى
عضو غير تنفيذى	-----	عضو مجلس إدارة	الأستاذ / محمد بن عبد الله بن عبد الكريم الخريجي
عضو غير تنفيذى	دار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة	عضو مجلس إدارة	الأستاذ / محمد هانى بن السيد بن ابراهيم العيوطي
عضو غير تنفيذى	شركة الأعمال السعودية الخليجية للتجارة	عضو مجلس إدارة	الدكتورة / ناهد محمد حسن طاهر
عضو غير تنفيذى	دار المال الإسلامي القابضة	عضو مجلس إدارة	لم تحدد ممثلها بعد

* يذكر التغيرات التي طرأت على تشكيل المجلس خلال العام

اجتماعات مجلس الإدارة:

(عدد مرات انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام)

عقد اجتماع مجلس الإدارة عدد (٨ مرات) في السنة.

لجنة المراجعة:

آخر تشكيل للجنة المراجعة:

رئيساً	معالي الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة
عضوأ	الاستاذ الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى
عضوأ	السيد الأستاذ / محمد هانى بن السيد بن ابراهيم العيوطي

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

١. اقتراح تعيين مراقبى الحسابات وتحديد أتعابهما ، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو إقالتها.
٢. القيام بالاشتراك مع مدير المراجعة الداخلية ومراقبى الحسابات بما يلى:
 - التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية لتحقيق التكامل في الجهود المبذولة.
 - دراسة مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بما في ذلك نظم الرقابة على مخرجات الحاسب الآلى ومتابعة توصيات المراجعة الداخلية ومدى الالتزام بها.
٣. إجراء دراسة مع المسؤولين المختصين ومراقبى الحسابات، بعد انتهاء مراجعتها السنوية لما يلى:
 - القوائم المالية السنوية للبنك.
 - مدى الالتزام - لدى إعداد هذه القوائم - بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري.
 - تقرير مراقبى الحسابات عن القوائم المالية.
 - نتائج مراجعة القوائم المالية.
 - التعديلات الهامة المتطلبة نتيجة المراجعة.
٤. الاطلاع على البيانات المالية المعدة للنشر والتتأكد من اتساقها وبيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي المصري.
٥. دراسة ما يلى بمشاركة المسؤولين المختصين ومدير المراجعة الداخلية.
 - الملاحظات الهامة التي أسفرت عنها المراجعة الداخلية والإجراءات المتخذة من قبل المسؤولين لتلافيه.
 - المعوقات التي واجهت عمليات المراجعة الداخلية بما في ذلك أي قيود تتعلق بالحصول على المعلومات المطلوبة.
 - التغيرات المتطلبة في خطة المراجعة الداخلية.
 - مدى توافر العاملين المؤهلين بإدارة المراجعة الداخلية
٦. دراسة ملاحظات البنك المركزي المصري ذات التأثير على القوائم المالية وتقارير التفتيش الواردة منه.
٧. الاجتماع بكل من مدير المراجعة الداخلية، ومراقبى الحسابات والمسؤولين المختصين كل على حدة لمناقشة الموضوعات التي ترى اللجنة أو أي من هذه الأطراف مناقشتها.

اعمال اللجنة خلال العام:

١٠ مرات	عدد مرات إنعقاد لجنة المراجعة
نعم	هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة؟
لا يوجد	هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها؟
لا يوجد	هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية؟

بيانات العاملين بالشركة :

١٧٩٣ م ٢٠٢١/١٢/٣١	متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة
٢٥٨,٧٧٠ جم	متوسط دخل العامل خلال السنة

نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة (إن وجد):

لا يوجد	اجمالي الأسهم المتاحة وفقاً لنظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين
لا يوجد	اجمالي ما تم منحه من أسهم الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين خلال العام
لا يوجد	عدد المستفيدون من نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين
لا يوجد	اجمالي ما تم منحه من أسهم الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين منذ تطبيق النظام
لا يوجد	أسماء وصفات كل من حصل على ٥٪ أو أكثر من إجمالي الأسهم المتاحة (أو ١٪ من رأس المال الشركة) وفقاً لنظام

المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد:

(عرض ما اتخذ من إجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديراتها من قبل الهيئة أو البورصة والتي تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام مع بيان أسبابها وكيفية معالجتها وآليات تجنب تكرارها مستقبلاً "إن وجدت").

بتاريخ ٤ ٢٠٢١/٣/٢٠ مخالفة قدرها ٥ الاف جم لموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بالقوانين المالية في ٣٠/٩/٢٠٢٠ م بدون اعتمادها من مجلس ادارة البنك وتم سدادها
بتاريخ ٦ ٢٠٢١/٩/٢٠ تم انذار مصرفنا بضرورة الالتزام بأحكام المادة (٤٦) من قواعد القيد و شطب الأوراق المالية ولم يتم فرض أي غرامات مالية

بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة

(يجب أن تتضمن كافة عقود المعاوضة التي أبرمتها الشركة مع أحد ممسيبيها أو المساهمين الرئيسيين بها والمجموعات المرتبطة بهم خلال العام السابق وقيمة كل عقد وشروطه وتفاصيل وتاريخ موافقة الجمعية العامة المسبيقة لكل عقد من العقود)

- لا يوجد.

مساهمة الشركة خلال العام في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة

وإيماناً بأهمية المسؤولية المجتمعية ودورها في تلبية جانب من احتياجات المواطن المصري فقد شملت سياسة البنك دعماً لمحاور رئيسية عديدة أهمها القطاع الصحي وقطاع التعليم ومجال تطوير العشوائيات ومكافحة الفقر والأزمات هذا بالإضافة إلى الخدمات التي تتم من خلال صندوق الزكاة ومنها المساهمات في الهيئات والعيادات الطبية وسداد المصاريف الجامعية لغير القادرين والاسكان الطلابي الخيري والزكوات النقدية للطلاب فضلاً عن مسابقات القرآن الكريم ومشروع دار الإيتام الخيري ، وقد نمت موارد الصندوق بصورة مطردة وبمعدلات متزايدة خلال السنوات الماضية لتصل جملة تلك الموارد في نهاية عام ٢٠٢١م إلى ٨٠٠ مليون جم أنفقت جميعها في مصارفها الشرعية ، فضلاً عن استخدام البنك لنظام الحسابات الخيرية الذي يوجه عائداته لأوجه البر والخير إعمالاً لأسلوب ميسر للصدقة الجارية ليثبت بذلك جدارته في القيام بدوره في المجال الاجتماعي لما له من مردود إيجابي في دفع قاطرة التنمية وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة .

كما يجب أن يشمل التقرير ما يلي:

- ١-الحالة العامة للشركة ونتيجة الأعمال ومستقبلها (مرفق لكم صورة خطابنا المرسل لكم بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٠ م)
- ٢-الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين (مرفق لكم صورة خطابنا المرسل لكم بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٠)
- ٣-الاقتراحات الخاصة بالتحويل للإحتياطات (مرفق لكم صورة خطابنا المرسل لكم بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٠ م)
- ٤-الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة لها واى تغيير يحدث في ملكية الشركات التابعة خلال السنة (لا يوجد)
- ٥-القيمة الحالية للأصول – إذا كانت القيمة الدفترية مختلفة اختلافاً كبيراً عن السوق الحالية (لا يوجد)
- ٦-نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة (مرفق لكم صورة خطابنا المرسل لكم بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٠ م)
- ٧-حجم التصدير (لا يوجد)
- ٨-بيان بالتبرعات تم التبرع بمبلغ واحد مليون جنيه مصرى لغير صالح حى الدقى لتطوير ميدان الدقى .
- ٩-بيان الأسهم والسنادات التي تم إصدارها خلال السنة (توزيع أسهم مجانية على المساهمين بنسبة ١٥ % بعدد ٦٦٠٢٩٥٠٥ سهم)

ختم الشركة



الممثل القانوني للشركة

الاسم: حمال سعيد ناصر مرتضى

التوقيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَوَّا اللَّهَ وَذَرُوا مَا يَقْرَبُ
مِنَ الْإِيمَانِ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٨﴾ فَإِن
لَّمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا لِمَنْ حَرَبَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن
بُشِّرُوكُمْ وَرَسُولُكُمْ لَا يُظْلِمُونَ وَلَا يُظْلَمُونَ
﴿٢٩﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسَرٍ
وَإِن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الآيات - ٢٧٨ - ٢٨٠ سورة البقرة

مجلس الإدارة *

صاحب السمو الملكي الأمير

عمرو محمد الفيصل آل سعود

الرئيس

الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة

(ممثلاً لمصرف فيصل الإسلامي / جيرسي)

الدكتورة / أمانى خالد محمد مبارك بورسلى

(ممثلاً لبنك الإنمار - البحرين)

الدكتور / جلال مصطفى محمد سعيد

(ممثلاً لشركة فيصل للاستثمارات المالية)

الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى

(ممثلاً للشركة المصرية للاستثمارات)

الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى

(محافظ البنك)

المهندس / علاء عبد العزيز مبروك عبد المعطي

(ممثلاً لهيئة الأوقاف المصرية)

الأستاذ / محمد بن عبد الله بن عبد الكريم الخريجي

الأستاذ / محمد هانى بن السيد بن ابراهيم العيبوطى

(ممثلاً لدار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة)

الدكتورة / ناهد محمد حسن طاهر

(ممثلاً لشركة الأعمال السعودية الخليجية للتجارة)

دار المال الإسلامي القابضة

المحافظ

الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى

* **السادة أعضاء مجلس الإدارة بترتيب أبجدي .**

اللجان المعاونة لمجلس الادارة

١) اللجنة العليا :

- صاحب السمو الملكي الأمير / عمرو محمد الفيصل آل سعود رئيساً
- الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى (محافظ البنك) عضواً
- المهندس / علاء عبد العزيز مبروك عبد المعطي عضواً
- الدكتور / جلال مصطفى محمد سعيد عضواً
- الدكتورة / ناهد محمد حسن طاهر عضواً
- الأستاذ / رافت مقبل حسين (مساعد الرئيس التنفيذي) عضواً

٢) لجنة المراجعة

- الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة رئيساً
- الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى عضواً
- الأستاذ / محمد هانى بن السيد بن ابراهيم العيوطى عضواً

٣) لجنة سياسات المخاطر

- الدكتورة / أمانى خالد بورسللى رئيساً
- الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى (محافظ البنك) عضواً
- الأستاذ / محمد بن عبد الله عبد الكريم الخريجى عضواً

٤) لجنة الحكومة والترشيحات

- الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة رئيساً
- الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى عضواً
- الأستاذ / محمد هانى بن السيد بن ابراهيم العيوطى عضواً

٥) لجنة المرتبات والمكافآت

- صاحب السمو الملكي الأمير / عمرو محمد الفيصل آل سعود رئيساً
- المهندس / علاء عبد العزيز مبروك عبد المعطي عضواً
- الأستاذ / محمد بن عبد الله عبد الكريم الخريجى عضواً

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور / نصر فريد محمد واصل

رئيساً

فضيلة الدكتور / على جمعة محمد عبد الوهاب

نائب الرئيس

الأستاذ الدكتور / حمدى صبح طه داود

عضوأ

الأستاذ الدكتور / عبد الهاوى محمد عبد الهاوى زارع

عضوأ

مراقبا الحسابات

السيد الأستاذ / محمد مرتضى عبد الحميد

(شريك بمكتب BDO خالد وشركاه)

السيد الأستاذ / صلاح الدين مسعد محمد المسري

(شريك بمكتب KPMG حازم حسن)

كلمة رئيس مجلس الادارة

السادة الأفاضل مساهمو بنك فيصل الإسلامي المصري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسريني أن أرحب بكم جميعاً في لقائنا السنوي المتعدد وأنشرف بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن أعضاء مجلس إدارة البنك أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي لمصرفنا عن العام المالي ٢٠٢١ الذي شهد استمراً لجائحة كورونا للعام الثاني على التوالي في ظل ظهور متغيرات جديدة من الفيروس تنتشر في الوقت الراهن تاركة آثار ليست هينة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي... وعلى الرغم من ذلك حقق مصرفكم خلال عام التقرير نتائج فاقت التوقعات وتجاوزت المستهدفات وذلك بفضل الاستراتيجية المرنة للبنك في التكيف مع تطورات السوق وبيئة العمل لضمان تحقيق مستهدفاته في مختلف قطاعات الأعمال، حيث استطاع مصرفكم أن يحول تلك التداعيات السلبية إلى فرصاً مكنته من الدخول في العالم الرقمي ومواكبة الشمول المالي من خلال الارساع في إتاحة باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات الالكترونية التي تلبى رغبات وطموحات عملائنا في ظل الظروف الراهنة وتحافظ في نفس الوقت على وضع مصرفنا ومكانته داخل السوق المصرفي المصري.

وقد بدأ النشاط الاقتصادي العالمي في التعافي وإن كان بشكلٍ متباينٍ على مستوى القطاعات والدول المختلفة في ظل حالة عدم اليقين المترتبة على ظهور سلالات متغيرة من الفيروس قد تكون أشد تأثيراً كان آخرها "أوميكرون"، وقد توقع صندوق النقد الدولي أن يتعمق الاقتصاد العالمي ويحقق نمواً قدره ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١م ونحو ٤,٩٪ عام ٢٠٢٢م مقابل انكماش بمعدل ٣,٣٪ عام ٢٠٢٠م إلا أن ذلك التعافي أصبح مرهوناً ب مدى فاعلية اللقاحات وقدرة بعض الدول على احتواء انتشار الجائحة إلى جانب السيطرة على الأزمات المترتبة على الوباء كأزمة اضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد التي واجهها العالم في عام ٢٠٢١م وما ترتب عليها من آثار تصخمية على الاقتصاد العالمي... وعلى المستوى المحلي، تمكّن الاقتصاد من إحتواء الجائحة بفضل سرعة استجابة الحكومة لتلك الأزمة واتخاذها عدداً من الإجراءات الإستثنائية التي أسهمت في تحقيق معدلات نمو إيجابية بلغت ٣,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩م ونحو ٣٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١م لتجاوز بذلك توقعات العديد من المؤسسات الدولية وتكون في مقدمة الاقتصادات التي حققت نمواً إيجابياً في ظل الجائحة.

وفيما يخص بنك فيصل الاسلامي المصري، فقد نجح في تسجيل إنجازاً فريداً رغم الظروف والتحديات التي فرضتها الجائحة بتربعه على عرش البنوك الافريقية وفوزه بالمرتبة الأولى في قائمة أفضل ١٠٠ بنك أفريقي أداء خلال عام ٢٠٢١ وذلك وفقاً لتصنيف مجلة "The Banker" البريطانية، كما احتل مركزاً متميزاً ضمن قائمة "أقوى ٥٠ بنكاً في منطقة الشرق الأوسط" خلال عام ٢٠٢١ وذلك وفقاً لتصنيف مؤسسة فوربس الشرق الأوسط "Forbes Middle East" وذلك بفضل الخطط الطموحة التي تضعها الادارة نصب أعينها والهادفة إلى أن يكون مصرفكم لاعباً رئيسياً في السوق المصرفية المحلية والدولية. وقد ساهمت السياسات التنفيذية لاستراتيجية البنك والجهود المبذولة الواضحة من الادارة في المحافظة على الوتيرة القوية للأداء واستدامة النمو في حجم الأعمال وكذلك تحقيق الأهداف الكمية والنوعية التي تضمنتها استراتيجية مصرفكم والتي جاء في مقدمتها تسجيل أرباح صافية بمبلغ ٢,٦٨٣ مليار جم... وباستقراء المؤشرات المالية يلاحظ أن إجمالي حجم الأعمال ممثلاً في إجمالي الأصول والالتزامات العرضية والارتباطات وصل في نهاية عام ٢٠٢١ إلى ما يعادل ١٣٢,٦ مليار جنيه مسجلاً زيادة سنوية قدرها ١٥,٥ مليار جنيه ونسبتها ١٣,٢%， وبلغت أرصدة الأوعية والشهادات الادخارية (الأموال تحت الادارة) ما يعادل ١٠٩,٦ مليار جنيه محققة زيادة سنوية مقدارها ١٢,٦ مليار جم ونسبتها ١٣٪ وأرصدة هذا البند تمثل ٦٪٨٣ من إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية وتتوزع على أكثر من مليون وتسعمائة ألف حساب يتولى البنك إدارتها لصالح عملائه.

هذا وقد توسع البنك في تمويل المشروعات والبرامج القومية والدخول في تمويلات مشتركة لدعم كافة المشروعات التي تطرحها الدولة خصوصاً في القطاعات الحيوية ب المجالات الصناعية، البترول، الكهرباء، مواد البناء، المقاولات، التنمية العقارية، الأغذية، فضلاً عن توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما يساهم في دعم عمليات التنمية الاقتصادية المستدامة. هذا وقد بلغت أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد استبعاد المخصص) نحو ١١٩,١ مليار جنيه محققاً زيادة قدرها ١٤,٣ مليار جنيه ومعدلها ١٣,٦٪ وتمثل أرصدة هذا البند ٩٠,٩٪ من إجمالي الأصول... علمًا بأن كافة الأرصدة غير المنتظمة بالمحافظ الاستثمارية مغطاة بالكامل بمحاصصات كافية وبضمادات يُعتد بها وقابلة للتنفيذ عليها وأن مستوى مخاطر هذه المحافظ عند حدود آمنة وبما يعني أن القيمة المعرضة للمخاطر تقل بهامش كبير عما تم تخصيصه من أرصدة رأسمالية لمقابلتها وفقاً للمعايير الرقابية المقررة.

وقد حرص البنك على الالتزام بأفضل ممارسات ومعايير الاستدامة الاجتماعية والبيئية والحكومة في جميع عملياته باعتبارها الداعم الرئيسي نحو استقرار الاقتصاد والبيئة والمجتمع ككل وذلك من خلال مشاركته الفعالة في المبادرات الصادرة من قبل البنك المركزي المصري لتعزيز

التمويل المستدام كمبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتاهية الصغر التي تراعي العنصر الاجتماعي من عناصر التمويل المستدام حيث نجح مصرفنا في الوصول بنسبة التمويلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنهاية العام المالي ٢٠٢١م إلى ٣٠٪ متجاوزاً النسبة المقررة من البنك المركزي المصري البالغة ٢٥٪، فضلاً عن المشاركة في مبادرات التمويل العقاري بإجمالي تمويلات ١٠١٤ مليار جنيه... كما حرص مصرفنا على مراعاة العنصر البيئي من خلال منح تمويلات لمشروعات الطاقة الجديدة والمتتجدة والاشتراك في مبادرة إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج.

وبالنسبة لعنصر الحكومة، فقد كان مصرفنا في مقدمة البنوك التي استوفت كافة معايير الحكومة التي أصدرها البنك المركزي مؤخراً ومنها الفصل إدارياً بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ووجود معددين للمرأة في مجلس الإدارة مع وجود أعضاء مؤهلين لديهم قدرات ومهارات وخبرات متنوعة. كما حرص البنك على الالتزام التام بالتعليمات الرقابية المقررة من قبل البنك المركزي المصري وعلى رأسها معايير كفاية رأس المال، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال المعتمدة على المخاطر في نهاية عام ٢٠٢١م نحو ٣٢,٢٪ مقابل حد أدنى رقابي ١٢,٥٪، أما المعيار غير المعتمد على المخاطر "الرافعة المالية" فقد جاء بنحو ١١,٣٪ مقابل ٣٪ حد أدنى مقرر. وفيما يخص رأس المال المصدر والمدفوع للبنك، فقد نجحت الادارة في زيادته إلى ٥,٦٨ مليار جم ليكون بذلك من أوائل البنوك التي استوفت بل وتجاوزت الحد المقرر من البنك المركزي المصري البالغ خمسة مليارات جنيه بما أسهم في دعم القاعدة الرأسمالية والوصول بإجمالي حقوق الملكية مع نهاية عام التقرير إلى ما يعادل ١٧,٠٤ مليار جنيه مسجلاً نمواً سنوياً معدله ١٨,٥٪ لتمثل أرصدة البنك في ٣١/١٢/٢٠٢١م ما نسبته ١٣,٠١٪ من إجمالي أصول البنك.

هذا وقد انعكست التطورات الجيدة لأنشطة البنك الرئيسية خلال عام ٢٠٢١م على نتائج الأعمال لتبلغ الإيرادات الإجمالية ١١,٣ مليار جنيه وذلك بزيادة قدرها ١,٧ مليار جنيه ومعدلها ١٧,٧٪ عن عام ٢٠٢٠م، وهو ما ترتب عليه زيادة مبالغ العوائد الموزعة على أصحاب الأوعية والشهادات الادخارية إلى ٥,٤٤ مليار جم مقابل ٤,٨٨ ملياراً عن عام ٢٠٢٠م، كما رتبت أيضاً زيادة معدلات العائد السنوية بنسب بلغ متوسطها ٤,٨٠٪ لحسابات الاستثمار العام بالجنيه المصري و ٩,١٠٪ لشهادات الادخار الثلاثية و ٦,٥٥٪ لشهادات الادخار الرباعية التي صدرت بدءاً من الربع الثاني لعام التقرير و ٩,٦٥٪ لشهادات الادخار الخامسة "ازدهار" و ١١,٣٠٪ لشهادات الادخار السباعية "نماء"... وكمحصلة لذلك جاء إجمالي أرباح عام التقرير بنحو ٧٦٥٥,٦ مليون جنيه، حيث تضمن هذا الإجمالي أرباحاً محتجزة بقيمة ٤٩٧٢,٧ مليون جنيه، أما الباقي وقدره ٢٦٨٢,٩ مليون جنيه فهو يمثل صافي الربح القابل للتوزيع لعام ٢٠٢١م... وذلك

يؤكد على م坦ة وملاءة البنك المالية القادرة على التصدى للجائحة ومواصلة نجاحه كلاعب رئيسي في صناعة الصيرفة المصرية.

أما عن الخطة التوسعية للبنك، فلم تمنع ظروف الجائحة من مواصلة تنفيذ خطتنا نحو الانتشار الجغرافي حيث تم افتتاح فرعٍ المقطم والرحاّب خلال عام التقرير وتم الاستعانة بكافات مصرافية متميزة للعمل بتلك الفروع لضمان تقديم الخدمات المصرافية لعملائنا بأعلى معدلات الجودة والكفاءة، لتصل شبكة فروع مصرفنا إلى ٣٨ فرعاً تغطي معظم محافظات الجمهورية، ويقوم مصرفنا بالتجهيزات النهائية لافتتاح أربعة فروع جديدة خلال الشهور القليلة المقبلة وذلك بمدن الشيخ زايد والعاصمة الادارية وبني سويف وشبين الكوم، هذا ويمتلك البنك منظومة متقدمة من ماكينات الصراف الآلي عددها ٥٢٠ ماكينة مزودة بأفضل التقنيات التكنولوجية وتقدم خدمات السحب والإيداع والتحويل النقدي. وقد بلغ إجمالي عدد بطاقات الفيزا إلكترون في نهاية عام ٢٠٢١م نحو ٤٠٨ ألف بطاقة نشطة.

ولاستيعاب خطط البنك التوسعية وخلق كوادر مستقبلية، واصل مصرفنا سياساته الداعمة للعنصر البشري باعتباره عنصراً أساسياً في نجاح المؤسسات وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث قام بإتاحة برامج تدريبية متخصصة لتأهيل المزيد من الكوادر المصرافية المتميزة والقادرة على استخدام أحدث الأساليب في تقديم الخدمات والمنتجات المصرافية المتنوعة والمبتكرة، كما انتهى من إعداد الدليل التنظيمي للبنك والذي يوضح الاختصاصات الرئيسية لكل إدارة وفرع، والانتهاء من جدول ترتيب الوظائف والمدد البيانية بالبنك وهيكل الأجر والمرتبات واستحداث درجات وظيفية تتلاءم مع متطلبات العمل وتمكن من شغل المناصب الإشرافية والقيادية... كما حرص البنك على تهيئة بيئة عمل صحية آمنة لجميع العاملين وتوفير الحماية الكاملة لهم لتنقلي فرصة إصابتهم بفيروس كورونا نظراً لتعاملهم المستمر والمباشر مع جمهور العملاء، وأطلق حملتين لتطعيم العاملين بالبنك وأسرهم ضد الفيروس وذلك في إطار مبادرة البنك المركزي المصري وبالتعاون مع وزارة الصحة والسكان لتطعيم العاملين بالقطاع المصرفي وأسرهم.

وقد قطع البنك شوطاً كبيراً في ملف الشمول المالي والتحول الرقمي ليواكب التطورات التكنولوجية المتتسارعة التي تشهدتها الساحة المصرافية، حيث شارك في كافة الفعاليات والمبادرات التي أصدرها البنك المركزي المصري في هذا الخصوص وأخرها فعالية اليوم العالمي لذوي الهمم، فبجانب العروض المجانية التي يتيحها مصرفنا في كافة الفعاليات، استحدث باقة من المنتجات والخدمات التي صُممّت خصيصاً لذوي الهمم لتيسير حصولهم على الخدمات المصرافية التي تناسب احتياجاتهم حيث تم توفير ماكينات صارف آلي ناطقة ومزودة بتقنيات عديدة فضلاً عن عمل منحدرات مرور بجميع فروع البنك لذوي الاعاقة الحركية... كما نجح البنك في استغلال الجائحة

في تطوير بنية التكنولوجيا وإطلاق عدد من الخدمات والمنتجات كبطاقات "ميزة الوطنية" المدينة كأول بطاقة للمدفوعات الذكية المحلية وتم تقديمها للعملاء بدايةً من شهر يوليو ٢٠٢١ م مدرومة بالخاصية الالاتلمسية "Contactless Card"، وخدمة "الإيداع النقدي المباشر" بجميع الصرافات الآلية بالقروع، كما أتاحت البنك خدمة التبرعات للجمعيات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية ودفع الزكاة والصدقات عبر خدمتي الإنترنت والموبايل البنكي باعتبارهما من الوسائل السهلة والمريحة والأمنة لتقديم التبرعات دون الحاجة لزيارة فروع البنك لتقليل فرص الازدحام بها خاصة في ظل الظروف الراهنة. كما أصدر البنك برنامج "FIB Token" والذي يُعد بمثابة برنامج تكميلي يتبع للعملاء مستخدمي القنوات الإلكترونية مزيداً من الحماية للتعامل على حساباتهم عن طريق توفر رقم سري يتم استخدامه لمرة واحدة لكل معاملة... وعملاً على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبنك الرامية إلى تطوير نظم الدفع الإلكتروني والتوصّل في منتجات التجزئة المصرفية والحصول على أفضل التقنيات والأساليب التكنولوجية التي تتيح لعملائه أداء معاملاتهم المالية بصورة آمنة ومريحة باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية وبما يتفق مع توجهات البنك المركزي المصري نحو التحول الرقمي وتحقيق أهداف الشمول المالي، وقع مصرفنا خلال عام التقرير اتفاقية مع شركة "E-Finance" العاملة في الحلول الذكية المتكاملة وهي إحدى شركات مجموعة "E-Cards" للاستثمارات المالية والرقمية، لتزويد مصرفنا بباقة من الحلول الذكية لأنظمة وتطبيقات الدفع الإلكتروني، فضلاً عن إصدار وإدارة وتشغيل بطاقات الدفع الذكية خاصة مسبقة الدفع.

وتعود المسئولية المجتمعية من أهم المجالات التي لها أولوية خاصة في استراتيجية عمل البنك منذ بدء نشاطه نظراً لأنها تمس فئة هامة من المجتمع المصري بحاجة للدعم والمساعدة في تحمل ظروف المعيشة، لذا نشط البنك في العديد من المبادرات ذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم والتكافل الاجتماعي والتنمية المجتمعية كمشروعات تنمية القرى المصرية الأكثر احتياجاً، هذا بجانب تقديم زكوات نقدية للفقراء ومساعدتهم في شراء الأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة لإهتمام البنك برعاية مسابقات حفظ القرآن الكريم ومشروع دار الأيتام الخيري، كما قام البنك بتقديم الدعم المطلوب للتصدّي لجائحة كورونا ودعم وتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات المستحقة ذات الأولوية المتقدمة وذلك من خلال صندوق زكاة البنك الذي نمت موارده بصورة مطردة وبمعدلات متزايدة خلال السنوات السابقة حتى بلغ ٨٠٠ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠٢١ م. ويهدف البنك إلى التوسيع في المبادرات الاجتماعية والمشروعات القومية خلال السنوات القادمة بما يُسهم في تحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

مساهمو مصرفنا الكرام... هذه هي أهم تطورات وإنجازات بنككم خلال عام ٢٠٢١م وقد جاءت لتعكس إصرار إدارة البنك التنفيذية وعامليه على مواجهة التحديات التي فرضتهاجائحة كورونا لثبت أن البنك قادر على العمل في ظل تقلبات السوق غير المواتية مستنداً في ذلك على الخطط والسياسات المرنة التي اتخذها في هذا الخصوص وساهمت في تعزيز مكانته في القطاع المصرفي المصري ومواصلة تنفيذ استراتيجيته الطموحة نحو النمو المتضاد لمؤشرات أدائه ونجاحه في تقديم تجربة مصرفيّة مميزة لعملائه... وفي الختام، لا يفوتي أن أقدم لحضراتكم ولجميع مراسلينا وعملائنا الكرام بخالص الشكر والتقدير - لدعمهم وثقتم التي نفتخر بها ونسعى دائماً لأن نكون أهلاً لها - وأيضاً لكافّة العاملين بمختلف وحداتهم وخصائصهم الوظيفية على جهودهم المخلصة وعملهم الدؤوب مُتمنياً للجميع دوام التوفيق والسداد... كما أود أنأشيد بالجهود المبذولة من قبل البنك المركزي للحفاظ على استقرار النظام المصرفي المصري، وأشيد أيضاً بالتنسيق والتواصل الدائم مع المسادة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية المؤقرین... وفي نهاية رسالتني أسأل الله أن يرفع عنا وعن بلادنا الوباء والبلاء.

والله خير حفظاً وهو أرحم الراحمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس الادارة

عمرو محمد الفيصل آل سعود

التطورات الاقتصادية المحلية

أثبت الاقتصاد المصري قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية من خلال نجاحه في التعامل مع أزمة صُفت بأنها من أشد الأزمات الاقتصادية التي واجهتها العالم، حيث انتهت مصر سياسات مالية ونقدية مناسبة ساهمت في التخفيف من حدة آثار الأزمة لتصبح بذلك من أوائل الدول التي حققت نمواً إيجابياً بلغ %٣,٦ في العام المالي %٣,٣/٢٠١٩ م مقابل انكماش معظم اقتصادات المنطقة والعالم، كما حققت نمواً قدره %٢,٨ في العام المالي %٢,٨/٢٠٢١ م متباينة بذلك توقعات المؤسسات الدولية البالغة %٢,٨ في نفس العام لتتوالى إشادات تلك المؤسسات بالوضع الاقتصادي المصري وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية خصوصاً في ظل تهيئة مناخ الأعمال وإصدار العديد من التشريعات لدعم وتشجيع الاستثمار والمستثمرين فضلاً عن قرار إلغاء حالة الطوارئ الذي اتخذته الدولة في شهر أكتوبر ٢٠٢١م لتواصل مصر تنفيذ السياسات والإجراءات التنموية المخططة للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠... وللعام الثاني على التوالي يقوم البنك المركزي بدوره الوطني في ظل الأزمة الراهنة عبر إطلاق مبادرات تحفيزية للاقتصاد بصفة عامة والقطاع المصرفي تحديداً، أبرزها مبادرة التمويل العقاري بسعر عائد %٣ متناقص لمدة حدها الأقصى ٣٠ سنة، ومبادرة التعديل المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساندتها على الاستثمار في العمل والانتاج والحفاظ على العمالة، فضلاً عن مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي في ديسمبر ٢٠٢٢م، هذا إلى جانب مد إعفاء العملاء من جميع الرسوم والعمولات المطبقة على نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية كما يتم الاستثمار في إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً للمواطنين مجاناً وإصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً.

وفيما يلي نعرض لأهم المؤشرات خلال فترة التقرير:

- ١ - حقق الاقتصاد المصري معدل نمو قدره %٣,٣ في العام المالي %٣,٣/٢٠٢٠ م مقابل نمو %٣,٦ للعام المالي السابق له.
- ٢ - تراجع العجز الكلى في الموازنة العامة إلى %٧,٤ من الناتج المحلي للعام المالي %٧,٩/٢٠٢٠ م مقارنة بعجز نسبته %٧,٩ في الناتج المحلي للعام المالي %٧,٩/٢٠٢١ م.
- ٣ - مثل إجمالي الدين العام المحلي ما نسبته %٨١ من الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠٢٠ م مسجلاً ٤,٧٤٢ تريليون جم مقابل %٨٠,٥ في نهاية يونيو ٢٠١٩ م بعد أن بلغ %١١,٧ الدين العام المحلي نحو ٤,٢٨٢ تريليون جم، أما الدين الخارجي فارتفع بنسبة

ليسجل ١٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٢٣,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق له.

٤- ارتفع متوسط معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية بشكل طفيف خلال عام ٢٠٢١ م مسجلاً ٥,٢ % مقارنة بـ ٥,٥ % خلال عام ٢٠٢٠ م.

٥- أكدت وكالة "Fitch" التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى "B+", وأكدت وكالة "Moody's" التصنيف عند مستوى "B" ، وبالمثل أكدت وكالة "Standard&Poor's" التصنيف عند مستوى "B2" ، وأبقيت الوكالات الثلاث على النظرة المستقرة للتصنيف.

٦- سجل ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ م فائضاً كلياً بنحو ١,٩ مليار دولار مقابل عجزاً كلياً بلغ ٨,٦ مليار دولار خلال العام المالي السابق، ويرجع ذلك لزيادة صافي التدفق للداخل في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية إلى ٢٣,٤ مليار دولار مقابل ٥,٤ ملياراً خلال العام المالي السابق له نتيجة للتحسين الملحوظ في الاستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية مما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في قوة الاقتصاد المصري، في حين ارتفع العجز في حساب المعاملات الجارية إلى ١٨,٤ مليار دولار مقابل ١١,٢ مليار دولار في العام المالي السابق له كنتيجة أساسية للهبوط الملحوظ في الإيرادات السياحية إلى أقل من نصف المحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ م متاثرة بالصدمة القومية التي تعرضت لها السياحة الدولية إثر الجائحة.

٧- تباينت تطورات المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ م، ففي الوقت الذي ارتفعت ايرادات قناة السويس بنسبة ١١,٧ % لتبلغ ٥,٩ مليار دولار مقابل ٥,٨ ملياراً في العام المالي السابق وارتفعت أيضاً تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ١٢,٩ % لتبلغ ٣١,٤ مليار دولار مقابل ٢٧,٨ مليار دولار في العام المالي السابق، فقد تراجعت الإيرادات السياحية بنسبة ٥٠,٥ % لتصل إلى ٤,٩ مليار دولار مقابل ٩,٩ ملياراً في العام المالي السابق.

٨- ارتفعت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بنحو ٤٠,٨ مليون دولار لتصل إلى ٤٠,٩ ملياراً في نهاية عام ٢٠٢١ م مقابل ٤٠,١ ملياراً في نهاية عام ٢٠٢٠ م.

٩- وفيما يخص التطورات النقدية والمصرفية، أبقيت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي معدلات العائد الرئيسية عند ٨,٢٥ % و ٩,٢٥ % و ٨,٧٥ % و ٩,٧٥ % بالنسبة لعائد الإيداع والأقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي على الترتيب، وبالنسبة لأسعار الصرف ارتفع سعر صرف الجنيه أمام الدولار في البنوك خلال عام ٢٠٢١ م وارتفع بنسبة ١٣,١٣ % ليبلغ ١٥,٦٦ جم/دولار مقابل ١٥,٦٨ جم/دولار عام ٢٠٢٠ م وارتفع سعر صرف الجنيه أمام اليورو بنسبة ٧,٨٠ % ليبلغ ١٧,٧٣٨ جم/يورو مقابل ١٩,٢٣٧ جم/يورو... وبالنسبة لمؤشرات البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢١ م، يلاحظ ارتفاع رأس المال السوقى بنحو ١١٤,٧ مليار جنيه وبمعدل ١٧,٦ % ليبلغ ٧٦٥,٦ ملياراً في نهاية العام، وارتفع المؤشر الرئيسي "EGX30" بنسبة ١٠,٢ % ليغلق عند مستوى ١١٩٤٩ نقطة، فيما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة "EGX70 EWI" بنسبة ٦,٢ % وكذا مؤشر "EGX100 EWI" متساوي الأوزان الجديد بنسبة ٥,١ %.

تقييم أداء البنك خلال عام التقرير

أسفرت جهود البنك وما انتهجه من سياسات مالية خلال السنة المالية ٢٠٢١م عن تحقق مجموعة من النتائج أبرزها وصول إجمالي ميزانية البنك إلى ما يعادل ١٣١,٠ مليار جنيه مصرى ، وتحقيق إيرادات إجمالية بما يعادل ١١,٣ مليار جنيه مصرى ، هذا وقد دعمت تلك الإيرادات من قدرة البنك على توزيع عوائد لأصحاب الأوعية الادخارية بنسبة بلغ متوسطها السنوى ٤,٨٠ % لحسابات الاستثمار العام بالعملة المحلية ، ٩,١٠ % لشهادات الادخار الثلاثية ، ٦,٥٥ % لشهادات الادخار الرباعية (بدأت من الربع الثانى ٢٠٢١م) ، ٩,٦٥ % لشهادات الادخار الخامسة ازدهار ، ١١,٣٠ % لشهادات الادخار السباعية نماء ، ١,٦٥ % لحسابات الاستثمار بالعملات الأجنبية .

هذا إلى جانب مواجهة الالتزامات المختلفة المتمثلة في بناء المخصصات لمواجهة مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار وتغطية النفقات الجارية (المصاروفات العمومية والإدارية والإهلاك والزكاة المستحقة شرعاً على أموال البنك وضرائب الدخل) .

هذا وقد تبقى بعد الوفاء بالالتزامات السابق الإشارة إليها مبلغ ٢,٧ مليار جنيه مصرى يمثل ربحاً صافياً قابل للتوزيع .

وتتجدر الإشارة إلى ما يلى :

- ١- القوائم المالية للبنك في نهاية العام المالي ٢٠٢١م أعدت وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م بتعديل قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م والقانون رقم ١٩٤ بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠م .

٢- أسعار صرف العملات الأجنبية لسنة المقارنة ٢٠٢٠ لم يتم تعديلها بناءً على تعليمات البنك المركزي المصري ومراقبا الحسابات (الدولار ١٥,٧١٦٧ جم في نهاية السنة المالية ٢٠٢١ م مقابل ١٥,٧٣٢١ جم للدولار في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠) .

١ - نتائج الأعمال :

بلغ صافي أرباح السنة والقابلة للتوزيع ما يعادل ٢,٧ مليار جنيه مصرى ، هذا وقد نتجت تلك الأرباح كمحصلة لعنصر الإيرادات والنفقات وذلك وفقاً لما تظهره قائمة الدخل كما يلى :

١ - ١ عنصر الإيرادات : تحقق عن فترة التقرير مجمل إيرادات تعادل ١١,٣ مليار جنيه مصرى تولدت من أنشطة البنك المختلفة وفقاً للآتى :

* إيرادات عن عمليات المشاركات والمضاربات والمراقبات والإيرادات المشابهة بمبلغ ١٠,٩ مليار جنيه مصرى وتمثل نسبة ٩٦,٤ % من إجمالي الإيرادات .
* إيرادات عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة بما يعادل ٢,٠ مليار جنيه مصرى وتمثل نسبة ١,٨ % من إجمالي الإيرادات .

* صافي دخل المتاجرة وتوزيعات الأرباح وخسائر الاستثمارات المالية ومصروفات تشغيل أخرى بما يعادل ٢,٠ مليار جنيه مصرى وتمثل نسبة ١,٨ % من إجمالي الإيرادات .

١ - ٢ عنصر النفقات : بلغت إجمالي النفقات ٦,٨ مليار جنيه مصرى تتمثل فيما يلى :

- ١ - ٢ عائد الأوعية الادخارية : بلغ إجمالي العائد الموزع على أصحاب الأوعية الادخارية ما يعادل ٤,٥ مليار جنيه مصرى بنسبة ٦٢,٨ % من إجمالي النفقات .

٢ - ٢ - عبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار : بلغ اجمالي عباءة "المخصصات" ما يعادل ٢,٠ مليارات جنيه مصرى بنسبة ٢,٣ % من اجمالي الاضمحلال . النفقات .

٢ - ٣ المصروفات الإدارية والزكاة المستحقة شرعاً : بلغ اجمالي المصروفات الإدارية والاهمال والزكاة ما يعادل ١,٣ مليارات جنيه مصرى بنسبة ١٥,١ % من اجمالي النفقات .

٢ - ٤ مصروفات ضرائب الدخل : بلغ اجمالي مصروفات الضرائب مبلغ ١,٧ مليارات جنيه مصرى بنسبة ١٩,٨ % من اجمالي النفقات .

٢- حجم الأعمال والأنشطة الرئيسية :

٢ - ١ حجم الأعمال :

بلغ اجمالي ميزانية البنك في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ ما يعادل ١٣١,٠ مليارات جنيه مصرى كما بلغت الالتزامات العرضية والارتباطات خارج الميزانية ما يعادل ١,٦ مليارات جنيه مصرى .

٢ - ٢ الأوعية الادخارية :

بلغت أرصدة الحسابات الجارية والاستثمارية وشهادات الادخار في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ ما يعادل ١٠٩,٦ مليارات جنيه مصرى ، وتشكل جملة أرصدة الحسابات الجارية والاستثمارية وشهادات الادخار نسبة ٨٣,٧ % من اجمالي الميزانية .

٢ - ٣ أرصدة التوظيف والاستثمار :

بلغت أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد خصم المخصص) في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ ما يعادل ١١٩,١ مليارات جنيه مصرى وتشكل جملة أرصدة التوظيف والاستثمار نسبة ٩٠,٩ % من اجمالي الميزانية ، هذا ويحرص البنك على تقديم التمويل اللازم في شتى القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تتفق وأهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

٤ - شركات البنك :

يوجه البنك جزءاً من استثماراته في تأسيس الشركات التابعة له والتي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية أو المساهمة في رؤوس أموال مثل هذا النوع من الشركات مع آخرين ، ويحرص البنك على تنوع وتعدد الشركات التي يوسعها أو يساهم في رؤوس أموالها (٤٨ شركة) حتى تغطي كافة أوجه النشاط الاقتصادي مع توفير الاحتياجات التمويلية لها وفقاً للأساليب الشرعية ، وتسهم هذه الشركات في دفع عجلة التنمية في البلاد وإتاحةآلاف فرص العمل أمام المواطنين ، هذا وقد بلغت رؤوس أموالها المصدرة ما يعادل ٢٠,٨٨ مليار جنيه مصرى مدفوع منها مبلغ ٢٠,٨٦ مليار جنيه مصرى وتبلغ حصة مساهمة البنك فيها مبلغ ٢,٢١ مليار جنيه مصرى تبلغ تكلفتها ٤,٩٠٠ مليار جنيه مصرى وقيمتها الدفترية ٣,٤٠ مليار جنيه مصرى في نهاية سنة ٢٠٢١م بنسبة ٢,٦ % من إجمالي الميزانية .

٣- المعايير والنسب المصرفية :

يتمنع مصرفنا بوضع مناسب بالنسبة للمعايير المصرفية المعترف عليها ويلتزم بكافة التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري في هذا المجال .

وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذى ألغى قانون البنك المركزي والجهاز المركزي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، ويسرى القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري والجهاز المركزي المصري تحدد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك بمبلغ خمسة مليارات جنيه مصرى ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ولمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو مدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون ، وتم زيادة رأس المال ليصل رأس مال مصرفنا إلى أكثر من خمسة مليارات جنيه مصرى في نهاية العام الحالى .

٤ - العمالة والتدريب والفروع :

٤-١ العمالة والتدريب :

انطلاقاً من ارتباط البنك بالعنصر البشري الذي بلغ عدد العاملين بنهاية العام المالي الحالى ١٧٩٣ عاماً مقابل ١٧٩٠ عاماً بنهاية العام المالي السابق فقد أولت الادارة العليا بالبنك اهتماماً كبيراً بتطوير وتنمية أداء جميع العاملين بالبنك سواءً من الناحية الفنية المتخصصة أو تطوير المهارات السلوكية والإدارية واعداد صف ثانى وثالث وكوادر وقيادات قادرة على استكمال المسيرة ، وفيما يلى أهم ملامح الخطة التدريبية خلال العام المالي ٢٠٢١ م :

- تم تدريب عدد ١١٠٢ موظف باجمالي عدد ٢٠٦٥ فرصة تدريبية وباجمالي عدد برامج ١٢٧ برنامج تدريبي باجمالي عدد ساعات تدريبية بلغت ٤٨٣٦٩ ساعة ويتكلفة تبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى .
- تم التوسع في تقديم برامج التعلم عن بعد وإستخدام المنصات الالكترونية لاسيما في مجالات أمن المعلومات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث تم تدريب ٩٦٣ موظف في العديد من البرامج الفنية والإدارية المختلفة.
- تم تنفيذ عدد ٧ دورات لبرنامج التثقيف والشمول المالي للموظفين خلال العام باجمالي عدد ١٥١ موظف بمختلف إدارات وفروع البنك.
- ومن منطلق اهتمام البنك بذوى الهمم ودعم دمجهم ومشاركتهم في مختلف نواحي الحياة تم عقد دورتين لتعلم لغة الإشارة والتعامل الاحترافي مع ذوى الهمم لعدد (١٦) موظف من جميع فروع القاهرة الكبرى — كمرحلة أولى — وجارى الإعداد لتنفيذ دورات أخرى من البرنامج لتغطي كافة فروع مصرفنا العريق، فضلاً عن تدريب عدد ١٦٤ موظف لبرنامج السلامة والصحة المهنية.

٢-٤ الفروع :

يبلغ عدد فروع البنك العاملة داخل البلاد (٣٨) فرعاً تغطي معظم أنحاء البلاد وسوف يتم خلال سنة ٢٠٢٢م بإذن الله افتتاح فرع جديدة للبنك منها فرع (الشیخ زاید - العاصمه الاداریه - بنی سویف - شیبین الكوم) .

٥ - الموازنة التخطيطية للسنة المالية ٢٠٢٢م :

أعدت الموازنة التخطيطية للسنة المالية ٢٠٢٢م معتبرة عن أهداف البنك وسياساته وخطط العمل للعام المذكور واستندت تقديراتها إلى دراسات لاتجاهات أرقام النشاط خلال السنوات الماضية وكذا الظروف المحيطة المؤثرة على المناخ الاقتصادي والمصرفي العام وقد أظهر مشروع

الموازنة الملامح التالية :

١-٥ الأوعية الادخارية : زيادة في أرصدة الأوعية الادخارية بنسبة ١٣,٢ % .

٢-٥ عمليات التوظيف : زيادة في عمليات التوظيف المختلفة بنسبة ١٢,٣ % .